اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ٦ ربيع الآخر ١٤٣٩هـ يناير ٢٠١٨م

- اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

- المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

- لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

- السّمات الدلالية للمتصلات و هندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

- الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

- الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

- مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هيئة التحرير:

أ.د عبدالعزيز بن إبراهيم العصيلي

رئيس التحرير

د. ناصر بن عبدالله الغالي

مدير التحرير

أ.د. عبدالرّحمن بن حسن العارف

عضو هيئة التحرير

أ.د محي الدين محسب

عضو هيئة التحرير

د. محمد لطفي الزليطني

عضو هيئة التحرير

د. عبدالعزيز بن عبدالله المهيوبي

أمين المجلة

الهيئة الاستشارية

أ.د. ابراهيم بن مراد (تونس).

أ.د. بسام بركة (لبنان).

أ.د. سعد مصلوح (مصر).

أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري (المغرب).

أ.د. علي القاسمي (العراق).

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس).

أ.د. محمد غاليم (المغرب).

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية).

أ.د. محمود فهمي حجازي (مصر).

أ.د. نهاد الموسى (الأردن).

أ.د. يوسف الخليفة أبو بكر (السودان).

اللسانيات العربية

Al Lisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية فصلية محكمة

ربيع الآخر ١٤٣٩هـ - يناير ٢٠١٨ م

الإسهامات

ترسل البحوث باسم رئيس التحرير

ص.ب ٢٩٨٨ الرياض ١٨٤٥٢

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٧٢١٥٦٩٨ - فاكس ٤٧٥٢٣٦٩

www.kaica.org.sa

للاشتراكات السنوية

مراسلة بريد المجلة

arabiclisa@kaica.org.sa

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

محتويات

6

اللغة ونظرية الذهن: مبادئ معرفية وذهنية.

د. عبد العالي العامري

26

المظهر الإبداعي للغة: مقاربة أدنوية-إدراكية.

ناصر فرحان الحريّص.

60

لسانيات المتون بين القبول والرفض قضايا إبستمولوجية ومنهجية.

د.صالح بن فهد العصيمي.

99

السّمات الدلالية للمتصلات وهندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

د.عبد الكبير الحسني.

الرابط بين الموضوع والمحمول في تراكيب الإسناد الاسمي والفعلي: نحو تحليل كلي وموحد.

إبراهيم لحمامي.

132

الشاهد النحوي بين الطبيعة والصناعة.

رفيق بن حمودة.

منانة حمزة الصفاقسي.

158

مراجعة كتاب:الإطار المعياري العربي لتعليم العربية للناطقين بغيرها (تَعْليم – تَعَلُّم – تقويم).

د. إسلام يسري علي الحدقي.

193

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

السّمات الدلالية للمتصلات و هندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة.

د. عبد الكبير الحسني.

ملخص

نحاول في هذا البحث أن نبين بعض خصائص الاتصال الضميري في اللغة العربية، مدافعين في الوقت نفسه على مركزية الدلالة في بناء إحالية المتصل و موضوعيته ، كما نبيّن أن الصورة الغنية للتطابق ما هي إلا صورة دلالية تترجم إلى منفذ/ فاعل، منتصرين في ذلك لفكرة الضميرية الشاملة الواردة في الفاسي الفهري (84)، كما أبرزنا مجموعة من المتطلبات التوزيعية التي يفرضها المتصل في توزيعه باعتبارها خاصيات مميزة لكل لغة على حدة، كما نؤكد أن هناك رتبة صارمة تضبط توارد المتصلات في كل من اللغة العربية و الفرنسية ، حيث تعكس هذه الرتبة رتبة المركبات التامة داخلها، و عالجنا أيضا موقعة المتصل فأظهرنا أن صعود المتصل في التركيب يكون أولا صعودا دلاليا ، ثم يليه بعد ذلك بناء المقولات التي يفرضها نسق اللغة ممّا ينعكس على الرتبة النموذجية في اللغة العربية [فعل+فا+ مفعول].

Clitics Features And Their Distribution Geometry In The Syntax
A.LEKBIR EL HASSANI
University Of Soltan Molay Sliman
Morocco

* – جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب و العلوم الإنسانية – بني ملال– المغرب .

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Summary

In this research, we try to show some characteristics of clitic in the Arabic language , Defenders at the same time the centrality of semantic in the reference clitic structure, and our objectivity. We also show that the rich image of the agrument is only a semantic image translated into an executor /subject, Winning the idea of universal clitic in Fassi Fihri (84), We also highlighted a set of distributional requirements imposed by the clitic in its distribution, As distinct characteristics of each language, We also confirm that there is a strict classification that controls the flow of clitics in Arabic and French languages, Where the arrangement reflects the order of the complete within it, We also processed the clitic's position and showed that the clinic's rise in the syntax was semantic first up, And then followed by the construction of the categories imposed by the language system, which is reflected on the typical arrangement in the Arabic language [V + S + C].

تقديم

عادة ما يتجه البحث في اللسانيات نحو استهداف المستويات العامة المتدخلة في التحليل اللغوي (المستوى الصوتي و الدلالي و المعجمي...)، لكن ،في مقابل ذلك، نجد من غير المألوف أن تتجه هذه الدراسة نحو وضع تفسيرات لبعض الظواهر المصاحبة التي تؤتت للفضاء اللغوي تركيبا و استعمالا، إلا أن الدراسة التي نقترحها ليست استثناء و إنما هي جزء من التحاليل التي تستهدف طرق توزيع المتصلات في اللغة العربية مقارنة ببعض اللغات الأخرى كاللغة الفرنسية والعربية المغربية، إيمانا منا أن كلّ لغات العالم تتداخل فيما بينها لترسم ضروبا متنوعة من الاتصال والتفاعل، هو التداخل الذي تكون له انعكاسات على وضعها التركيبي والمعجمي عبر اقتراض

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بعض من الكلمات أو جعلها دخيلة بشروط الاستعمال الذي تفرضه اللغة المستقبلة، وقد تصير هذه الانعكاسات ايجابية عبر نسق تركيبي محكم يهدف رسم مجالات استعمال اللغة و تنظيمها وخدمتها داخليا على مستوى نسقها لاستجلاء الخصائص المميزة و المشتركة بينها من جهة ، ومن جهة أخرى اقتراح المنهج المقارن مبني على مبدأ تكامل المعارف و تداخلها (الفاسي الفهري 1998) وانصهار المعرفة اللسانية ضمن العلوم المعرفية خصوصا تأكيد البعد المعرفي للدرس اللغوي عبر التداخل المفترض في الكثير من الخصائص المشتركة والمتمايزة (تشومسكي 1995)، لنجد أنفسنا أمام أسئلة جوهرية:

1- كيف ترتبط المتصلات بعضها بعض داخل التركيب؟

2- ما هي التعديلات الدلالية التي تولدّها على المبنى؟ و كيف تسهم السّمات في ذلك ؟

هنا يطرح الاتصال الضميري[1](Clitics Pronoun) سواء في العربية الفصحى أو العربية المغربية أو الأمازيغية أو الفرنسية توزيعا لمكوناتها كل بحسب الخصائص التي تسمح بها كل لغة على حدة، الشيء الذي يؤدي إلى إثراء الوضع اللغوي وتنميته؛ مع مراعاة توازناته و خصوصياته. ممّا يدفعنا نحو ضرورة أن نشدد من خلال هذا البحث على فكرة الاتصال الضميري[2] باعتبارها الفكرة الأساس، وندعم فرضية الإجراء التحويلي الذي يمكن من رصد مختلف التفاعلات الدلالية والتركيبية بين مختلف اللغات تبعا لما هو مقدم في الفاسي الفهري (85) و كين (75) Kayne ، حيث إن المتصلات هي عبارة عن وحدات مدمجة في عاملها، مؤكدين أن هذا الإدماج لا يعود إلى الإجراءات التركيبية المشددة على التركيب فقط؛ بقدر ما تعود بالأساس إلى الدور المحوري الذي تلعبه الدلالة في ترتيبها و تأويلها، ونحن إذ نشدد على دور الدلالة في ذلك فإننا نعتبر أن المتصل الضمير لا تتم دلالته إلا إذا اتصل بعامله دمجا و إلحاقا، اعتبارا هنا أن عملية النقل هي إجراء دلالي يتبلور من خلال نقل المتصل من الموقع الذي يولد فيه إلى موقع وظيفي ، بمعنى أن المتصل يخرج من موقع [- دور محوري] إلى [+ دور محوري] فور إلحاقه بعامله، وهو الإلحاق الذي يؤسس للعلاقة الدلالية التي تجمع بين الفعل و متصلاته داخل نسق اللغة العربية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

1. خصائص الاتصال الضميري في بعض اللغات

تتحدد المتصلات باعتبارها مكونا من مكونات النحو المستقلة التي تظهر صواتيا كجزء من كلمة مشتقة «مارانتز» (1988) [3](Marantz)، فهي عبارة عن ضمائر متصلة بعاملها (كتبتا مثلا)، ممّا يعني أننا لا نقصد بذلك الضمائر التي تأتي منفصلة عنه (هما كتبا)، أي أن تحديدنا للاتصال الضميري يستهدف بالأساس كل الضمائر التي تلتصق بالفعل في شكل لواحق للتعبير عن الشخص الأول (المتكلم) مثل: كتبتُ، كتبنَا، أو للتعبير عن الشخص الثاني (المخاطب) مثل: كتبَ، كتبتِ، كتبتُمْ...، كما تأتي للتعبير عن الشخص الثالث (الغائب) مثل: كتبا، كتبوا، كتابه، كتابها... وتحدد معاني المتصلات بحسب موقعها في الكلمة ووظيفتها في الدلالة، هي الوظائف التي ترتبط بمجموعة من السمات الداخلية الخاصة كالعدد والجنس، مع العلم أن بعض المتصلات لها وظائف ثابتة مثل التاء التي تكون دائما فاعلا / منفذا لذلك حددت نحويا كونها تاء الفاعل.

1-1خصائص الاتصال في العربية المعيار

تبرز الضمائر المتصلة في اللغة العربية في موقع بعد الفعل دائما، حيث نجد في هذا الصدد الكثير من التراكيب التي نمثل لها على الشكل التالي:

1 – أ– أعطيتكه.

ب– أعطانيك.

ج – أعطيتنيه.

في مقابل ذلك نجد:

2 – أ – * أعطيتهوك.

ب– * أعطاكني.

ج– * أعطيتهوني.[4]

تأتي المتصلات في اللغة العربية في موقع بعد الفعل مباشرة، وتتطابق معه في بعض السمات المحورية كالعدد والجنس، وهناك روائز على ذلك، فغالبا ما يتموقع متصل

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الفاعل (التاء) أولا قبل متصل المفعول (الكاف والهاء) كما هو مبين في الأمثلة (1)، في حين أنه عندما يتقدم متصل المفعول على الفاعل فإن البنية تكون لاحنة (Agram-matical structure) و غير مقبولة دلاليا كما هو واضح في الأمثلة المقدمة في (2)، ونجد أن المتصلات تأخذ مواقع متباينة في تركيب اللغة العربية، فهي تحتل مواقعها بحسب طبيعتها المقولية داخله، وكذلك بحسب طبيعة السّمات التي يحملها المتصل، وبالنظر إلى هذه الأخيرة، نجد أن سمة الشخص الأول تسبق سمة الشخص الثاني عندما يتعلق الأمر بالمفعول؛ بمعنى أن لاصقة ضمير المتكلم يجب أن تسبق لاصقة ضمير المخاطب التي تسبق بدورها لاصقة ضمير الغائب، أما إذا اختل هذا الترتيب فإن البنية تسقط فورا فتتحول إلى نسق غير سليم ولاحن، هذا يعطي الحق في أن تكون المعطيات المقدمة في (1) صحيحة، في مقابل لحن المعطيات في (2)، حيث لا تحترم توزيع سمات الشخص والقيد المبلور في الفاسي الفهري (90)[5].

الفعل + [لاصقة ضمير المتكلم]+[لاصقة ضمير المخاطب] + [لاصقة ضمير الغائب]

أعطي	[تُ]	[كَ]	[ـهُ]
* أعطي	[تُ]	[ـهُ]	[كَ]

ما نؤكد عليه، خلافا لكثير من الدراسات الفاسي الفهري (90) محمد ضامر (94)، أن هذا الاتصال لا يرتبط في نظرنا بضرورات تركيبية خالصة فقط، بل إن ذلك يعود إلى الدلالة باعتبارها تصورات وعمليات ذهنية، وأنها مركزية في بناء و تركيب الألفاظ سواء أكانت صوتية أو معجمية أو إعرابية، بمعنى أن المتحكم الأساسي في توزيع الضمائر المتصلة هي طبيعة السّمات الدلالية التي تحملها قبل أن تتبلور في تركيب معين، على اعتبار أننا ندرك ذهنيا أن الفعل لا يمكن أن يقدم أدوارا محورية إلا من منطلق التركيب الدلالي الذي تفرضه المتصلات كضمائر لها كامل الشروط في أن تؤول على منفذ/ فاعل أو ضحية/ فضلة، عكس ما روّج له في المقاربة التركيبية فاعل/ منفذ و فضلة/ ضحية.

الشيء الأكيد أن المتصلات في العربية تستغل المواقع التي تولد فيها بعد الفعل،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فجميع المتصلات الواردة في (1) مربوطة بالفعل وتأتي بعده، وتمثل الرتبة [ف+ فا + مف1 + مف 2] الرتبة الأكثر انسجاما مع ترتيب اللغة العربية، وبالنظر إلى هذه البنية الداخلية للمتصلات في العربية نجد أنها تملك نمطين من المتصلات: متصلات ضميرية مرفوعة ومتصلات ضميرية غير مرفوعة، على اعتبار أن الطبقة الأولى محل نقاش بين اللغويين وذلك فيما يخص طبيعة ونوع السّمات المكونة لها، فهناك أساسا توجهان:

الأول: مشار إليه في أحضان ما أطلق عليه بفرضية إسقاط ضم؛ الذي يعتبر المتصلات علامات للتطابق؛ بمعنى أن الضمائر هي عناصر تركيبية فارغة (أو ضم) تمكن علامة التطابق من تعيينها و ترخيص لضمير الفارغ من موقع الفاعل، وهذا التحليل نجده مبلورا على الخصوص في تشومسكي(82) Chomsky و بورر (84) Borer، مع الإشارة أن هذا التحليل ينسجم مع فكرة أن المتصل لا يوجد في موقع موضوع في التركيب، و يدخل الاشتقاق إما باعتباره لاصقة مدمجة معجميا (الفرضية المعجمية القوية) فيكون الاتصال هنا معجميا، أو بصفته رأسا لمقولة وظيفية (تطابق) (الفرضية المعجمية الضعيفة) فيكون الاتصال هنا اتصالا تركيبيا[6].

الثاني: فهو يدافع عن ضميرية المتصل، ويعتبر المتصلات ضمائر مدمجة في عاملها، وهو موقف نجده واضحا عند كين (75) Kayne والفاسي الفهري (85-90)، إذ يتحدد المتصل في هذا التصور كونه عبارة عن صيرورة تركيبية يولد في موقع موضوع[7].

إذا جمعنا التصورين معا سندرك أن معالجة المتصلات لا تخرج عن المستوى التركيبي، حتى غدا الأمر ظاهرة تركيبية بامتياز، لأننا لا نجد أي دور لدلالة في تكوين وترتيب المتصلات حتى عندما تتصل بعاملها على مستوى الخرج (output)، بمعنى اقتصار التحليل اللغوي للمتصلات على محور تركيبي مركزي لا يخرج عن دائرته ولا ينبغي له ذلك[8]، وهذا أمر أجد فيه غموضا خصوصا إذا تأكدنا أن مسالك الكشف عن المعنى لا تكون بصورة التركيب فقط، بل تتحدد بقدر ما يكون اللفظ منبئا بالمعنى، وتجليات ذلك لا تتمركز خارج الذهن، بل هناك الكثير من العمليات التي تدفعنا إلى احترام الترتيب العام الذي يؤسس لتركيب اللغة العربية وفق ما تمليه آليات تكوين المعنى كما هو واضح من خلال الأمثلة التالية:

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

3 – أ– جاء الأولاد.

ب – جاؤوا.

ج– * جاؤوا الأولاد.

د– الأولاد جاء (وا).

افترض تشومسكي (82) ومن ذهب مذهبه أن العنصر الذي يظهر مرتبطا بالفعل ليس ضميرا، بل هو علامة للتطابق التي تعيّن بواسطة عامل يملك سمات غنية في ضمنه[9]، اعتبارا أن بعض اللغات رغم أنها تسقط ذلك كالعامية المغربية، إلا أننا نجد فيها تطابقا غنيا بين الفعل و الفاعل سواء تقدم هذا الأخير أو تأخر. أما في العربية المعيار فيفترض أن المتصل في (3أ) هو علامة للتطابق (الفتحة) التي يتطابق فيها (م–س) فاعل في جميع السّمات، وترخص لظهور المقولة الفارغة في (3ب)[10].

إذا صحّ هذا الافتراض فإننا نجد معطياته منسجمة مع وضع الجملتين (3أ) و (3ج)، فالأولى ستكون لاحنة لعدم وجود التطابق الغني بين الفعل والفاعل، وتكون الثانية سليمة بوجود التطابق، بل الحاصل هو العكس تماما، فالجملة الأولى سليمة لأن التطابق فقير، والثانية لاحنة لأن التطابق غني، ممّا يؤكد لنا أن تحليل العلامة لا يمكننا من رصد ذلك التوزيع التكاملي بين التطابق الغني والمركب الاسمي التام في (3أ) و (3ج)، وعليه فإننا نعتبر أن المتصل في كل تلك الأمثلة ضمير مدمج في عامله (الفاسي الفهري (90) و (93))، فاللاصقة في (3ج) ضمير يحتل موقع الفاعل، ويعود لحن الجملة إلى قيد المصفاة الإعرابية الذي ينصّ على أن إعراب الرفع يجب أن يسند إما للمتصل أو المركب الاسمي التام و ليس لهما معا، كما يمكن أن يعود سبب اللحن أيضا إلى خرق مبدأ الإسقاط الموسع الذي يفرض أن يكون لكل جملة فاعل، وقد يفيد هذا التحليل أن يكون هناك توزيع تكاملي (Complementary distribution) بين المتصل و المركب الاسمي التام[11].

إلا أن التفسير الذي نجده أقرب إلينا هو أن لحن الجملة (3ج) يعود إلى طبيعة الأدوار المحورية التي تفرضها الدلالة العربية على الضمائر لكي تتصل بمحورها، فإذا اعتبرنا المتصل مقولة تامة حاملة لكل الأدوار التي تسند إليها، فإن ذلك يتعارض مع

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

عدم إمكانية جمع المحور بين منفذين يقومان بالدور نفسه، وعليه فالبنية التصورية التي تمنحنا إياها اللغة تفرض علينا قوانين قريبة من الدلالة أكثر من التركيب، على اعتبار أن التعارض الدلالي هو الذي جعل من البنية (3ج) بنية لاحنة الشيء الذي يتنافى مع قيد المصفاة الإعرابية ، اعتبارا أن هذا القيد هو في الأصل آلة واصفة للنحو وليس إجراء دلاليا ملازما تُستقى منه التراكيب اللغوية، بالنظر إلى الافتراض الذي نتبناه هنا يجعل من الحركات الإعرابية مخصصات دلالية أساسية تخصص المنفذ بالرفع فيحدد تركيبيا بالفاعل وتخصص الفضلة بالنصب فتتحدد تركيبيا بكونها المفعولات.

أما فيما يخص المتصلات غير المرفوعة فإنها تحتفظ بصورتها في جميع المواقع المحورية التي قد تظهر فيها، لنتأمل الأمثلة التالية:

4 – أ – ضرب (ني) (نا) (نا).

ب – ضرب (ك) (كما) (كم).

ج – ضرب (ه) (هما) (هم).

هـ– ضرب (ها) (هما) (هن).

فهذه المتصلات لا تتغير صورتها كيفما كان نوع الاتصال؛ و كيفما كانت طبيعته، ومن خلال هذه المعطيات نستخلص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية أبرزها أن المتصل في اللغة العربية ضرورة دلالية لا يمكن أن تسبق الحدث لذلك فهي تلتصق يسارا، ويتحكم فيها دلاليا و تركيبيا، ومن خلال الأمثلة المقدمة في (4) نجد أن المحور/ الفعل يقبل الاتصال المتعدد الذي يخضع في ترتيبه لتسلسل تضبطه ضوابط دلالية/ تركيبية.

أما إذا استهدفنا المعيار المقارن فإننا نجد أنفسنا أمام نقاش أثير حول متصلات الدارجة المغربية ، هل هي ضمائر أو علامات؟ و لإبراز هذا المشكل ننظر في التراكيب التالية:

5 – أ– رماه (أرماه).

ب– جا معاه (جاء معه).

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ج – رمى الكره (رمى الكرة).

د – جا معاه الولد (جاء بصحبته الولد).

ن– جا مع الرّاجل (جاء مع الرجل).

ج– جاو (جاؤوا).

خ – معه جا (معه جاء).

ع – لولاد جاو (الأولاد جاؤوا).

ف – جاو لولاد (جاء الأولاد).

ق– هما جاو (هما جاءا).

إذا اعتبرنا أن الدارجة المغربية من اللغات التي تعتبر المتصل علامة للتطابق، كما تعتبر المركب الاسمي التام عبارة عن فاعل، فإننا نلاحظ وجود تطابق غني بين التطابق و المركب الاسمي التام سواء أكان هذا الأخير متقدما أم متأخرا (5ع) و (5ف) مثلا. وعندما يكون التطابق فقيرا تكون الجملة لاحنة سواء تقدم الفعل أو تأخر كما هو وارد في التركيب التالي:

6 – أ – * رسم لولاد لوحة

ب– * لولاد رسم لوحة

الشيء الأكيد هو أنه في العربية المغربية تتصل المتصلات بعواملها سواء أكانت مفعولات أو فضلات كما هو مبين في (5أ) و (5 ب)، أما توارد هذه المتصلات بجانب م–اس فهو أمر غير ممكن كما هو مبين من خلال لحن (6أ) و (6ب)، ففي البنية السليمة يكون متصل المفعول محققا، لكن ماذا عن الفاعل؟ يوضح الفاسي الفهري (90) أن الفاعل يمكن أن يكون في الدارجة مقولة ضميرية فارغة (ضم) كما في (9). أما شكل المتصل في هذه الحالة فهو ليس ضميرا، إنما هو علامة تطابق بدليل وروده مع الفاعل التركيبي في 10، وبالتالي نخلص أن الدارجة المغربية إن كان لها أيضا تطابق اسمي يمكن من أن نرصد من خلاله تعيين ضم، فإن لها أيضا تطابق دلالي قوي يمكننا من اختزال الكثير من العمليات التأويلية في عملية واحدة،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خصوصا في جانب الإحالة إذ توازي اللغة العامية المغربية بين الجمع و المثنى و تعتبرهما مقولة واحدة (5ق)، و بالتالي يمكن أن نحكم أن العامية المغربية لا تملك في منظومتها الدلالية شيئا اسمه المثنى، فكلما زاد العدد عن واحد اعتبر الأمر جمعا.

وهذا الإسقاط الإحالي يقودنا إلى وضع تفسير مفاده أن التطابق الإحالي يوجد في المفعولات باعتبارها لا تخضع للإشراف المباشر من طرف الفعل عكس الفاعل الذي يفرض وجوده بالقوة من منطلق أن لكل فعل فاعل يقوم بإنجازه، وتعد عملية الإنجاز هنا مهمة جدا لأنها تساهم في بناء النسق الدلالي وفق آليات التوزيع التي تفرضها طبيعة السمات المتضمنة في المقولات؛ ممّا يجعل من التركيب بنية سليمة، بينما التطابق غير الإحالي الموجود مع الفاعل ينسجم مع الطبيعة المقولية له باعتباره يخضع للإشراف الدلالي من طرف مقولة الفعل، بمعنى أن الإسناد المحوري الذي يفرضه الفعل على مقولاته يدفع نحو ضرورة وجود منفذ للحدث بالقوة[12].

2 – خصائص الاتصال في الفرنسية

يمكن إثبات المتصلات في الفرنسية من خلال نواحي متعددة، هذه النواحي التي يمكن اعتبارها مرتبطة أساسا بالنظرية النحوية للكلمة ، فمن جهة يمكن اعتبار المتصلات توابع في حالات حيث الفعل والمتصل يعتبران غير مباشرين (je te donne)، ومن جهة أخرى فإن هذه المتصلات تخلق لنفسها مواقع تكون من خلالها مربوطة بالفعل(in+croy+able) ، ومن جهة ثالثة فإن التوافقات بين مواقعها هي التي تنتج مواقع خاصة سواء من حيث التطابق أو من حيث الضرورات التركيبية، على اعتبار أن الفرنسية تطابق بين الصورة والصرفة التي يمكن اعتبارهما متناوبان. لنتأمل البنى التالية:

7 - jean connait mon frère.

8 - jean connait nous.

9 -* jean nous connait .

يتبع الموضوع المباشر (م – اس) في الفرنسية ، بالشكل العادي، الفعل كما في (7)، أما إذا كان الموضوع متصلا، فإن السياق المطابق لذلك يكون لاحنا كما في (9)،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فيجب أن يكون المتصل على يسار الفعل وهي خاصية مميزة لطبيعة توارد المتصلات مع الفعل في الفرنسية [13].

10 - jean les connait.

11 - présentez – les- moi.

12 -* jean mes amis connait.

13 -* présentez – tes amis-moi.

الجدير بالذكر أن هذه المتصلات ترد في صيغة الأمر باعتبار أن مواقعها تكون مشغولة بواسطة المركب الاسمي، ففي نموذج المتصلات الفرنسية نجد أنها تتألف من جزأين على الأقل: أولا المركب الاسمي كصورة قوية، ثانيا المركب الاسمي كمتصل موضوع المباشر، ونعتقد أن الميزة الأولى تكمن في أن المركب الاسمي يكون أبعد موازاة مع متصل الموضوع المباشر، وهو واضح في المعطى (10–11)، و إذا عكسنا الخاصية فإن البنية تكون لاحنة على اعتبار أن المركبات لم ترد في مواقعها الأصلية، كما ندرك أن متصلات الموضوع المباشر وغير المباشر تعتبران بمثابة متممات للتوزيع مع المركبات الاسمية التي تكون أبعد. إلا أن التفسير الذي يمكن أن نقدمه هنا يرتبط بالطبيعة الدلالية للغة الفرنسية في حدّ ذاته، فهي لغة تركيبية تجعل من (le , la , te...) مقولات إحالية تامة، وهي عملية تقتضي أن يكون لكل واحد منها دلالة تامة تفرض حضورا في التوزيع العام للأدوار المحورية التي تسند إليها بالنظر إلى طبيعة السمات التي تؤشر عليها، لذلك فإن توزيعها بالشكل المعروف في الفرنسية لا يخضع بشكل كبير إلى طبيعة المواقع، بل ما يجعلها متموقعة أمام الفعل هي سماتها الدلالية الممنوحة لها في التصور الدلالي العام لمتكلمي الفرنسية، ولن نغمز بالقول أن ذلك يستجيب للترتيب العام الذي يحوسب اللغة الفرنسية كلغة معيارية. و عليه فإن المقاربة التركيبية وحدها تبقى قاصرة على فهم وتفسير توزيع المتصلات فيها إذا هي لم تنطلق من الدلالة في تأويلها؛ لأننا نعتبر أن المواقع المتحدث عنها في التركيب هي مواقع للمعنى قبل تكون للنحو، فالنحو آلة واصفة للمعنى من منطلق أنه يقوم على مسلمات تجعل من المنفذ فاعلا ينجز الفعل و الفضلة مفعول به يقع عليه فعل الفاعل. وعليه فإن المعنى يحمل في نظرنا مجموع القيم المعنوية التي تحدد الموقع الذي

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يحتله كل متصل داخل شبكة العلاقات التي تترجم في التركيب. لنتأمل السياقات التالية:

14 - je te le présente .

15 - je le présente.

تبدو هذه التراكيب بسيطة من حيث تموقع الفعل و المفعول، فالنحو ، بالنسبة لهذه المعطيات، يمكننا من فهم تصنيف المتصلات حينما ترصد وهي متواردة مع الفعل، لكنه يعجز عن تفسير القيمة المعنوية المقابلة للمتصلات، لذلك يحتاج إلى نظرية دلالية تخرجه من مأزق اللحن، ومن ثمة فبعد أن كان المعنى يسم تأليف المفردات نفسها؛ فإنه سيصبح رهين علاقات داخلية تربط بين مختلف المكونات والعناصر المكونة له، حيث تستقل بحسب وضعها داخل النسق المبين في 14و15 [14].

16 - *jean te le connait.

فالمتصلات في الفرنسية لواصق بسيطة تشترك في بعض الخصائص الدلالية التي بموجبها تعمل على جلب الفعل، على الرغم من وجود بعض المتصلات التي تكون مؤثرة بشكل كبير في الفعل، وعليه فإن المتصلات في (14) و(16) هي مربوطة بالفعل وفقا للأدوار العادية التي تأخذها، و تموقعها يكون بحسب القواعد البسيطة للتركيب، وبحسب أيضا الاستراتيجيات التركيبية التي تتطلبها هذه المتصلات، فالنقطة الأساس هي أن المحور/ الفعل يحتاج إلى متصل كيفما كان منفذ/ فاعلا أو فضلة/ مفعولا، فتوارد هذه الأخيرة مع الفعل يجعلها تستقل في مكان ملحق به، ثم بعد ذلك تكون شبكة من العلاقات فيما بينها التي قد تكون دلالية أو تركيبية أو صرفية بحسب طبيعة السّمات المكونة للمتصل في علاقته بالفعل، فهذه السمات يمكن تجزيئها لتمكننا من رصد طبيعتها الدلالية و المقولية و الإحالية، وعليه فإن ترتيب المتصلات يكون محددا بطريقة صارمة[15].

– متصل منفذ/ الفاعل (Subject pronoun)+ متصل فضلة/ مف 1 (Object pronoun 1)+ متصل فضلة/ ضمير مف 2 (Object pronoun 2) + الفعل(verbe)

وعليه، فإن متصلات الفاعل تكون تابعة للفعل بترتيب محكم و صارم، حيث

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

إن تقدم المفعول الثاني عن الأول أو تقدم الفاعل عن المفعولين يؤدي ذلك إلى لحن البنية في اللغة الفرنسية.

17 - * je le te présente.

18 -* le je te présente.

إذا تبع ضمير الفاعل الفعل يكون من الضروري أن يحترم أو يخص بترتيب معين، وهو تصنيف الضميرين الأولين في التخريج، بمعنى أن متصل الفاعل في الفرنسية يأخذ أحد الموقعين الأولين، وهذا ينسجم مع الطبيعة التركيبية للغة الفرنسية التي تميل إلى اللغات التركيبية التي توحد بين أجزائها المقولية عن طريق الجمع بين الفعل والمتصلات بشكل تسلسلي صارم.

19 - jean nous le donne.

إذا ما نحن قارنا بين المتصلات سنجدها، بالإضافة إلى ذلك، محصورة في بعض الحالات الاعتباطية للغة ذاتها، مثلا مجموعة من لائحة (me) المقدمة أدناه تعتبر فواعل مباشرة، وقد تكون فواعل غير مباشرة، لكن لا يمكن أن نستعملها فاعل مباشر وغير مباشر في الوقت نفسه، وهذا ما يفسّر لحن البنية التالية:

20 -* je me te présente.

21 -* je me présente a jean.

22 -* je me lui présente.

وبهذا يمكن أن نرصد لائحة الفواعل في الفرنسية و المخصصة أساسا للشخص أول و الثاني و الثالث على الشكل التالي:

(Me ; te , se , nous , vous الشخص الأول و الثاني.....).

(la , le , les الشخص الثالث المباشر .....).

(Lui , leur الشخص الثالث غير المباشر.....).

تقترح الفرنسية نظاما خاصا على المتصلات الدالة على الممنوح (lui) في علاقة ذلك بالشخص الأول (je) و الشخص الثاني (te) ، إذ تفرض التراكيب التالية:

23 - je le lui donne.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

.je te lui donne - 24

من الواضح أن نؤكد أن اللغة الفرنسية تملك صيغا خاصة للممنوح (lui) زيادة على المتصلات الأخرى المرافقة (le) (te)، لكنه يتصرف وفق آليات تدفع نحو البحث في علة تموقعه الدلالي بعد وقبل المتصل المنصوب الفاعل، فعندما يأتي الممنوح بصيغته الخاصة المتفردة فإنه يتموقع بعد المفعول(23)، وعندما يأتي في صيغته العادية فإنه يسبق المفعول (24).[16]

ونخلص بعد هذا إلى التعميم التالي بخصوص اللغة الفرنسية:

يكون المتصل مربوطا مباشرة بالفعل بواسطة عمليات الإسناد الدلالي العامة، لكنها تحتاج إلى علائق تركيبية أخرى لكي تكون مجاورة، فهي تعمل على ملء إسناد المعنى ليس إلا، اعتبارا أنها توابع لتأخذ مواقعها الأصلية سواء منفذ/ الفاعل أو فضلة/ المفعول في الخرج التركيبي الذي نعتبره واجهة دلالية تترجم توافقات المعنى مع العناصر التركيبية المحققة له.

3- المتصلات بين النقل و الإسناد الدلالي

3-1 افتراض النقل

سبقت الإشارة إلى أن المقاربة التركيبية للمتصل في اللغة الفرنسية تعتبره وحدة مستقلة، فهو، في هذا الافتراض، بمثابة لاصقة خاصة لأن فواعل الأفعال لا تكون فيها مواقع متوقعة بعد الفعل، فهذه الاستقلالية في اتخاذ المواقع هي التي تمنح المتصل حرية أكبر، وبالتالي فهي مواقع نمطية بوضعها أمام الفعل، وهذا يدل على أن الفعل في الترتيب الخطي لا يعكس وضعه في التركيب، بمعنى أن الفعل ليس في موقعه الأصلي، وعليه فإن المتصل محدد بصعوده في التركيب لملء الفعل بمتصل يعرفه، وقد اقترح كين (75) أن المتصل (le) في الفرنسية في المثال (14) يولد من موقع المفعول، حيث يمكن لهذا الموقع أن يكون مملوءا بواسطة المركب الاسمي التام، و من ثمة يعمل إلى الانتقال إلى موقع ملحق إلى يسار الفعل، و عليه فإن المركب الاسمي [le + présente] تشرف عليه المقولة المعجمية 'فعل'، و بما أن المفردات المعجمية هي التي يمكن أن تدمج في هذا الموقع، فإن هذا المركب يعد كلمة، وبما أنه كذلك فإنه سيفرز بعض خصائص

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بناء الكلمة[17]. فالافتراض الأساس في هذا التحليل هو وجود توزيع تكاملي [18] بين المركبات الاسمية و الضمائر، و هذا ما يفسر لحن الجملة التالية:

25 -* je le présente jean.

هذه الأسئلة وغيرها نجد لها إجابة طبيعية في إطار نظرية النقل، على اعتبار أن المركب الاسمي والمتصل سواء في الفرنسية أو العربية يوجدان في توزيع تكاملي، بمعنى أنهما يتنافسان على موقع محوري (إعرابي) واحد، وبما أن المتصل يولد في موقع مفرغ مقوليا بواسطة الفعل، فإن ذلك يلبي متطلبات التفريع المقولي للمحور من جهة، ويأخذ الدور المحوري بواسطة المحور نفسه من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك وجود قرينة مشتركة بين المتصل وبين موقع المركب الاسمي الذي أخلاه. فتركيب المتصلات في اللغة الفرنسية ينبني على آلية صعوده من الموقع الذي تولد فيه إلى مواقع أخرى وظيفية، حيث يتم الحسم في استقلالها، وبالتالي فصعود المتصل مشروط بملاءمته للفواعل و المفعولات، وهناك خاصية أساسية للمتصلات في الفرنسية أنها تعبر عن استقلالها وهي مفصولة، في حين أن المتصلات في العربية تعبر عن استقلالها وهي متصلة بفعل معين، ولتوضيح ذلك ننظر إلى المعطى التالي:

26- [donne] [le] [te] [je]

[أعطي] [تُ] [ـكَ] [ـهُ]

قد نرصد من خلال هذا المعطى أن المتصلات في اللغة العربية تأتي بصورة معكوسة لما هو عليه الأمر في اللغة الفرنسية، حيث تأتي المتصلات على يسار الفعل سواء أكانت هذه المتصلات فواعل أو مفعولات. أما في المعطى العربي فيظهر هذا الترتيب بصورة معكوسة، إذ ترد المتصلات يمين الفعل، فإذا كنا نرصد أن هذه المتصلات سواء أكانت قبل الفعل أو بعده تتموقع بحسب طبيعة اللغة، فإنها تتسلسل في ترتيب محكم مؤسس على سلميات من المواقع المسندة لطبقات المتصلات، بمعنى أن سلميات الإسقاطات الوظيفية بالمتصل هي التي تحدد الرتبة التسلسلية للمتصلات، اعتبارا أن متصل الفاعل (je) يرد في المثال الفرنسي قبل متصل مف1 (te) الذي يعتبر مفعولا غير مباشر، ومع ذلك يمكن اعتباره هدفا، ثم هناك مف 2 الذي يرد بعدهما (le) الذي هو بمثابة محور،

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وبعد ذلك يأتي الفعل (donne)، هذا الأخير الذي ينتقل لإعطاء الدور الدلالي و المحوري لكل العناصر المتصلة التي ترد معه.

يرصد هذا الترتيب في اللغة العربية بصورة معكوسة، إذ يرد الفعل (أعطي) أولا وبعد ذلك ترد المتصلات بصحبته تباعا، الفاعل أولا (ت)، فالمفعول 1 (ك)، ثم متصل المفعول 2(هـ)، وبالتالي نجد أن اللغة العربية إلى جانب الفرنسية و العامية المغربية و الأمازيغية كلّها تحترم الترتيب المنطقي لتوزيع المتصلات وفق نظام وترتيب يحترم الخصوصية التركيبية للغة في حدّ ذاتها هي: [فعل + فاعل + مفعول]، والبنيات المقدمة أعلاه في كل لغة على حدة يظهر ذلك، فاختلافهم على المستوى الخطي لا يعكس اختلافهم على المستوى التركيبي، خصوصا معالجتها بعد النقل [19] باعتباره الآلية التي نكشف من خلالها أن اختلاف هذه اللغات هو على المستوى الخطي فقط، أما في المستوى التركيبي فإن البنيات تكون منطلقة من أصل واحد للبنية، ممّا يفسر أن المعطيات التي تسند في التركيب تنطلق من التأويل الدلالي الذي يبنى على مستوى الذهن.

2-3 – التوليد الدلالي للمتصلات.

كان هناك افتراض في النحو التوليدي (نظرية المبادئ و الوسائط) أن الجزء الصرفي من الكلمة يبنى في التركيب، و الضابط لهذا البناء هو مبدأ المرآة [20]، بمعنى أنه إذا كان الترتيب الصرفي لبنية معينة يتخذ صورة [ف +فا +مف]، فإن العمليات التركيبية ينبغي أن يكون لها الترتيب نفسه؛ إلى جانب هذا الافتراض، كان هناك افتراضان آخران مرتبطان بتوليد الضمائر المتصلة، الأول يعتبر أن الضمائر إسقاطات لمقولات وظيفية؛ أي أن هذه اللواصق الضميرية مولدة في التطابق. أما الافتراض الثاني فنجده عند كين والقائل بأن المتصلات في [ضربهم] مثلا تولد في مواقع محورية، على اعتبار أنه إذا كان المتصل فاعلا سيولد في موقع الفاعل، وإذا كان مفعولا سيولد في موقعه، فالفعل يصعد إلى الرأس وستصعد (هم) إلى الرأس نفسه لتلتصق بدورها بالفعل عن طريق الدمج وليس في موقع مخصص، فهي إسقاطات علاقية تتولد في موقع المركب الحدي (م حد) رأس وإسقاط أقصى، فليس هناك مشكل في أن يصعد إلى الرأس ويفحص إعرابه، ويصعد بذلك إلى الزمن ثم إلى التطابق ونحصل على

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخرج (ضربهم)، وهذا يخرق قيد المرآة لأن الخصائص التركيبية لا تعكس خصائص البنية الصرفية.

المشكل هو أن البرنامج الأدنى في النحو التوليدي يقوم على فكرة أن العمليات التركيبية لا تعكس بالضرورة الخرج الصرف – صواتي، بمعنى أن التركيب لا يعكس الترتيب الخطي أو الزمني للواصق، إذن ينبغي إعادة تأويل مبدأ المرآة، في إطار البرنامج الأدنوي، فهو قيد على الترتيب الخطي لبنية الكلمة، فكيف نخرج من هذا المشكل؟

نقترح أن الترتيب يوجد في الصورة المنطقية وليس في النظام الحاسوبي، على اعتبار أن النظام الحاسوبي نظام لفحص السمات وليس نظاما للترتيب الخطي، لأن المقولات الوظيفية لم تعد إسقاطات للمواد الصرفية، بل أصبحت تمثيلا لسمات دلالية مجردة، إذن فالصورة الصوتية في هذا المستوى ترصد الترتيب الزمني للعناصر سواء أكانت متصلات أم كلمات، في حين أن التمثيل دلالي للعلائق القائمة بين مكونات الاشتقاق تكون على مستوى الصورة المنطقية، اعتبارا أن التركيب أصبح يحدد مقولة الكلمة حتى يتم التعرف على سماتها نظما وضما لأبنية رمزية؛ إلى أن اندماج متصل من المتصلات في التركيب يبقى متوقفا على البنية الدلالية للمتصلات نفسها، بمعنى أن دلالتها على معنى هو المبرر الوحيد لوجودها كبنية، لذلك فإن وصف بنية ما وتحليلها لا يمكن أن يقع في الدلالة المعرفية إلا باعتباره بنية تامة يفرضها المتصل على مضمون تصوري دلالي.

3-3 - ترتيب المتصلات في التركيب

إذا نظرنا إلى المشكل من الناحية التركيبية نجد أن المتصلات في اللغة العربية دائما ما تقع بعد الفعل، رغم أن تسلسلها يخضع لترتيب معكوس لما يوجد عليه في اللغات الأخرى خصوصا الفرنسية، ويمكن أن نعلل أن اللغة العربية لغة من نمط [فعل + فاعل + مفعول]، على اعتبار أن توزيع و ترتيب المكونات التي تأتي بعد الفعل تخضع لقيود ترتيبية صارمة، على الرغم أن الطبقات التوزيعية للمتصلات تستخدم آليات متباينة لإشباع ضرورتها في النقل، تماشيا مع أن المتصل يولد في الموقع الذي يظهر فيه في البنية السطحية ملحقا بالفعل، وأن الفروق السطحية بين المتصلات ترجع إلى الاستعمالات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

المختلفة لنفس الآليات التي تستعمل في اشتقاق البنى الفعلية، وبالتالي فإن تحديد الرتبة المحدد في اللغات يكون بحسب طبيعة السمات الدلالية الداخلية في المتصلات.

لقد حاول عدد من اللسانيين أن يبينوا أن ترتيب المتصلات هو الترتيب نفسه في مختلف اللغات، إذا انطلقنا بالطبع من فرضية أن هناك أصلا واحدا للبنية. فهناك قيود على هذا الترتيب ترد في المركبات الفعلية كما هو مبين في (1 أ) و (1ب) أعلاه، أما لحن البنيات الواردة في (2 أ) و (2 ب) و (2 ج) يعود إلى عدم مراعاة توزيع سمات الشخص الأول، وعليه فإن طبيعة السمات هي التي تفرض ترتيبا خاصا بالنسبة للمتصلات، وتوزيع هذه السمات يمكن أن نصل إليه انطلاقا من سلمية محددة نحتكم إليها دلاليا، و نحتكم إليها أيضا لرصد توزيع وترتيب دقيق للمتصلات التي ترد مع الفعل، فهندسة ترتيبها وتوزيعها لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يخرج عن النطاق العام الذي تحدثنا عنه سابقا، إذا كانت اللغة العربية تتيح جميع الإمكانات في رتبتها، فإن صرفة التطابق لها دور كبير في التأويل، مثلا ما يصوغ وجود المنفذ إلى يمين المحور هو التطابق الغني المدمج في المنفذ نفسه، و إلا فسيكون العكس.

4 - افتراض الفاعل المدمج

4-1 الدمج أو الاتصال

يرتبط موقع الفاعل بمشكل تحديد رتبة مكونات الجملة، وفي هذا الإطار حاولت العديد من الأعمال التوليدية مقاربة هذا المشكل لاشتقاق وتوسيط الاختلافات الرتبية بين المتصلات. ففي هذا الإطار نجد أن النحاة القدامى قسموا الضمير إلى متصل و منفصل[21] ، ويكون ضمير الفاعل منفصلا في رتبة فاعل فعل كما في (25)، ويكون متصلا في رتبة فعل فاعل كما في (27)، ولا يمكن أن يأتي المنفصل متصلا في رتبة فعل فاعل كما في (28).

25 – أ– أنتما لعبتما.

ب– أنتم لعبتم.

27 – أ– أعطيتما.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ب- أعطيتم.

28 - أ- * أعطيتما أنتما.

ب- * أعطيتم أنتم.[22]

الملاحظ أنه إذا عملنا على تأمل المتصلين في (27) نجد أنهما يستعينان بعماد و صرفة متصلة (أن+ تما) و (أن+ تم). وفي غياب هذا العماد فإن اللاصقة الضميرية تتصل بالفعل، وعليه فإن التطابق الغني، من الناحية الصرفية، ضمير بالفعل و ليس مجرد علامة صرفية تعاين الضمير الفارغ، ولهذا فإن التطابق الغني لا يمكن أن يرد مع الضمير المنفصل لتنافسهما معا في احتلال موقع الفاعل.

وفي إطار نظرية الربط نجد حجة أخرى على ضميرية التطابق الغني من خلال رصد البنى في (26) ، حيث نجد أن الضمير المدمج/ التطابق الغني يتصرف مثل الضمائر في احترامه للمبدأ (ب) من نظرية الربط.[23]

29 -أ- الطالبات [وصلن].

ب- * [وصلن الطالبات].

فالضمير حرّ في مقولته العاملية كما هو مبين في (29)، والمركب الحدي (الطالبات) يوجد داخل مقولة الزمن العاملية و هذا ما يفسر لحن البنية (ب) في 29.

تدل الحجج التي قدمناها على أن التطابق الغني المدمج في الرتبة فعل فاعل هو الذي يحتل موقع الفاعل وليس الضمير الفارغ، وهذا يدعم تحليل الدمج الذي يقول بصعود متصل الفاعل إلى الزمن ليمحو إعراب الرفع من خلال الاندماج في الفعل، هذا إلى جانب أن اشتقاق رتبة فعل فاعل مفعول لا يرتبط في العربية فقط بسمات الفاعل، ولكنه يرتبط أيضا بسمة الفعل الزمنية التي ينتقل الفعل إليها، أما العنصر الذي يوحد بين هذه السمات فهو مجسد في الزمن، فسمات مقولة الزمن إذن هي تؤدي الدور الأساس في تحديد الرتبة في اللغة العربية [24].

وبهذا فإن تحليل الدمج يمكننا من تفسير لحن الجملتين اللتين يتوارد فيهما الضمير المدمج مع الضمير المنفصل في (28)، واللاصقة الضميرية في (27)، لأنها تتضمن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

صفة حمل ذات القيمة ضم، وبالتالي فإن تحليل الدمج يعمل على إعطاء تنبؤات خاصة بصدد السّمات التي يجب أن تتألف في اللاصقة لكي تصبح ضميرية، وبالتالي فإن قوة السمة الدلالية التي يحملها الفاعل تعطيه الأولوية في الدمج.

لكننا نرى أن كل الوحدات اللغوية لا وزن لها دون أن تُسند بدور دلالي تؤديه، والمتصلات جزء من هذا النسق العام الذي يجعلها عبارة عن وحدات دلالية تامة الإحالة و شاملة لكل الخصائص التي تفرضها اللغة على مقولاتها، مما يؤكد لنا أن الدمج فيها لا يعكس بصورة تركيبية، بل الدمج الذي نستهدفه هنا هو دمج دلالي يساعدها في رسم معنى معين محال عليه دلاليا وتأويليا، لذلك فإن دمجها على يمين أو يسار الفعل في التركيب هو دمج دلالي محض يعمل التركيب على نقل تفاصيله المقولية ويؤولها نحويا بجعل ضمير الشخص1 فاعلا و ضمير شخص 2 مفعولا به.

فكل عبارة إذن تفرض صورها الخاصة في مجالها، و بناء على هذا نعتبر أن المتصلات هي وحدات معنوية تتكون من قاعدة دلالية تحتوي على شبكة من السمات الأولية (primitive) البسيطة التي لا تقبل المزيد من الاختزال. وهي السمات التي تجعل من المنفذ/ الفاعل يختزل في ضمير الشخص الأول مثلا، ثم إن هذا الضمير يحمل مقولة محددة في العربية والفرنسية معا. لذلك نستنتج أن تموقع المتصلات بجانب الفعل يعكس الرتبة المعيارية للغة التي نشأ فيها.

2-4 التطابق

تتميز لواصق التطابق في العربية بنموذجين مختلفين بالنظر إلى السمات الدلالية المخصصة لهما، وهما التطابق الغني و التطابق الفقير كما هو باد من خلال المعطيات التالية:

30 – أ– جاء الطلبة. [م حد + ف + تط]

ب– الطلبة جاؤوا. [ف + تط + م حد]

ج– جاؤوا. [ف + تط]

فحينما تكون البنية فاعل فعل يكون التطابق في سمة (الجنس) فقط، وفي حالة فعل فاعل فإن التطابق يكون في كل السمات(الجنس؛ العدد؛ شخص)، وهذا يفسر

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

التطابق الحاصل في (30ب) في سمتي الجنس والشخص، أما (30أ) فنجد تطابقا في سمات (الجنس والعدد والشخص)، ويملك التطابق في (30ج) السمات نفسها التي نملكها في (30ب)، وعليه فإن التطابق الفقير يكون ضعيفا في التخصيص، في حين أن التطابق الغني يكون تاما من حيث التخصيص، وبناء عليه فإن الفرق بين التطابق الغني والتطابق الفقير يكمن في الفرق في سمة العدد، فالتطابق الغني يوسم بـ [+عدد]، أما التطابق الفقير فهو ملازم للسمة [– عدد].

فإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن نستنتج، تبعا للفاسي الفهري (86) أن جل المتصلات الفاعلية إحالية، وبالتالي فهي تأخذ الوظيفة النحوية فاعل، كما أن اللواصق غير الفاعلية إحالية و تأخذ وظيفة نحوية مف 1 ومف 2، مع العلم أن هذه الطبقة الأخيرة تتحدد وظيفتها في تعيين جنس فاعل الفعل، هذا مع العلم أن سمتي الشخص والعدد و الجنس أهم من العدد، لأنهما عنصران أساسيان في تحديد إحالية المتصل، ذلك بالنظر إلى قوة الصرفة في اللغة العربية حيث يتم عَبْرَها إسناد الإعراب في التركيب الظاهر داخل مخصص الزمن، وبذلك فلا حاجة لصعود الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لأخذ الإعراب[25]، هذا الزعم يجعلنا نميز أن الفرق البسيط بين العامية المغربية و الفصحى يكمن فقط في رتبة العناصر المكونة للسلسلة، ففي الفصحى نجد أن رأس السلسلة مكون من مركب اسمي إحالي مكون من ضمير مبهم، في حين أن العامية المغربية عكس هذا الترتيب[26].

31 – أ – تكلموا لولاد.

ب– تقرقبو السطولا.

و بناء عليه، وتبعا للفاسي الفهري (90) (93) (96)، نؤكد أن التطابق الضميري / الغني ، على الأقل في العربية مخصص بسمة [+ عدد] أساسا، في حين أن التطابق غير الضميري / الفقير مخصص بسمة [– عدد].

5 - اشتقاق السّمات و موقعها في التركيب

5 - 1 – اشتقاق السمات

من خلال ما سبق، نشير إلى أن جميع الحالات التي تناولناها سابقا يمكن أن

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

نرصد وجود تطابق بين الفعل وفاعله في الشخص والعدد والجنس، مع العلم أن العدد والجنس يشكلان طبقة دلالية طبيعية من العناصر، كما يمكن أن نرصد تمايزا بين العدد والجنس من جهة، وبين الشخص من جهة أخرى، فالعدد والجنس سمتان ذواتا طبيعة اسمية، على عكس الشخص الذي يعدّ سمة ملازمة للأفعال، وبالتالي يمكن اعتبارها سمة إشارية لها دور أساسي في التأويل الزمني.

32 – أ– أنا جلستُ.

ب– أنت جلستَ.

ج – * أنا جلس.

إذن، فالأكيد هو أن سمة الشخص تدخل في الدلالة الزمنية للفعل؛ ويمكن أن نعتبر هذا بمثابة قيد يفرض تطابقا بين المتصلات والفعل في هذه السمة، و هذا يبدو معاكسا لما هو عليه الأمر في الصفة مثلا، فهي ليست مؤولة زمنيا بكيفية محددة، حيث لا تبدو سمة الشخص واضحة من خلالها، وبالتالي فإن الاختلاف بين الصفة والفعل يمكن تحديده في وجود أو عدم وجود سمة الشخص في الفعل والصفة، فالفعل لا يمكن أن يقتصر في تطابقه على سمتي العدد والجنس، بل يحتاج إلى الشخص باعتباره سمة مميزة للتأويل.

2-5 – موقع السمات في التركيب

لرصد موقعة السمات في التركيب نتبنى نظرية تركيب الكلمة باعتبارها نظرية تركيبية لتحديد وإبراز الإسقاطات الوظيفية التي يتطلبها الفعل سواء في الماضي أو المضارع في اللغة العربية، ولرصد موقعة هذه السمات في التركيب نعتبر، تبعا للفاسي الفهري (96) أن الشخص سمة مدمجة، وأن التطابق يرأس إسقاطا أعلى من الزمن، بحيث في الماضي يدمج الشخص أولا مع الزمن، و ينتقل إلى الزمن الذي بدوره يصعد إلى التطابق ويكون الخرج output هو: فعل + شخص + تط، أما في المضارع فنرصد إسقاطا للوجه، و ما دام هذا الأخير يحدد صورة الفعل، فإنه يمكن اعتباره إسقاطا وظيفيا أعلى من الزمن، و يصعد الشخص إلى هذا الإسقاط لفحص سمة الوجه، فيكون الخرج هو : شخص + فعل + تط[27].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

و قبل توضيح العمليات التركيبية، هناك ملاحظة أساسية هي أن الشخص يرد في الموقع الأول القريب من الفعل منفصلا عن (تط) الذي يقتصر على العدد و الجنس؛ لأن الشخص سمة مرتبطة بالدلالة الزمنية للفعل و ليس سمة يتم نشرها أو نقلها من الفاعل الذي يعمل فقط على نشر سمتيْ العدد والجنس.

إن نقل أي متصل من الموقع الذي يولد فيه إلى الهدف يكون أساسا لسمات توجد على مستواه وليست لسمات توجد في الهدف، فهو ينتقل لفحص سمة من سمات، وهنا لابد أن نؤشر على إشارة مرتبطة بالسمات ونؤكد من خلالها أن الضمير إذا استعمل كمتصل الشخص 3 و كان محيلا، فإن سمة الشخص تكون ثابتة عليه، وإذا لم يكن كذلك فإنه يكون للربط[28]. بمعنى أنه إذا كانت النظرية التركيبية تستهدف فحص السمات فهذا دليل يؤكد أن دلالتها تفرض قيودا على التركيب و ليس المواقع كما افترض سلفا مع المقاربة التركيبية في صيغتها المتقدمة مع تشومسكي.

2-5 تكوين و شطر السمات في التركيب

إذا اعتبرنا أن الأصل في المتصلات هو اتصالها بعامل سواء أكان فعلا أو اسما أو صفة، فإن ذلك يكون نتيجة أساسية لما هو عليه حال المتصل، فالأصل أن يعتمد في الاتصال المادة الموجودة أصلا فيه، ومن المعلوم أن الضمير لا ينفصل أو يتصل بالنسبة للفعل، وإنما يشطر إلى أجزاء شكلية، وتجمع هذه اللواصق بالنسبة إلى الفعل حينما يكون الفعل محددا و مضبوطا.

33 – أ– تلعبين.

ب– تلعبن.

ج– يلعبون.

د– لعبنا.

انسجاما مع المقاربة التي نتبناها في توليد السمات فإننا نجد أن للمتصل دلالتين، دلالة تتعلق بالشخص، ودلالة تتعلق بالعدد والجنس، وهاتان السمتان تجمعان لأسباب دلالية أساسا و المتمثلة في أنه يمكن أن نمثل لتراتبية السمات عن طريق العمق المعنوي الذي تشير إليه، ممّا يجعلها تأخذ شكلا بنيويا و تركيبيا ينسجم مع طبيعتها الإحالية و المقولية.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وعليه فإن أي تخصيص لسمة عليا في تركيب الهندسة العامة للسمات الدلالية ينبني عليه تخصيص كل السمات التي تكون أدنى منه، وبما أن هذه السلمية تنطبق على المتصلات، فإنها تشترك مع العلامات والسمات الإحالية المكونة لهذا الأخير[29]، وعليه فإن المتصلات يتم تكوينها مخصصة أو غير مخصصة من الشجرة[30] بتعبير أستاذنا الفاسي الفهري، وبعد ذلك يتم تحكيم تراتبية ممنهجة تعتمد على مبادئ تركيبية في حوسبتها وجعلها تأخذ شكلا تراتبيا معينا بحسب نوعية وطبيعة السمات التي يحملها المتصل في علاقته بالفعل، فالفعل باعتباره العنصر الذي يتحكم في متصلاته فإنه يفرض نوعا خاصا من المتصلات التي تلائمه اعتمادا على مبدأي التخصيص و الشخص باعتبارهما مكونين أساسيين في التوزيع، وبالتالي فإن السمات الموجودة في المتصل هي التي تفرض عليها تموقعا خاصا بين الفاعل أو المفعول في التركيب، فالمتصل كصورة صرفية هو الذي يتحكم في تأويل الضمير و حوسبته.

6 - التوزيع الدلالي للمتصلات

6-1 - إحالية المتصلات

إذا كان الفاعل والمفعول مكونين أساسيين داخل المركب الفعلي، وكانت المتصلات ملحقة بالفعل، فإن تموقعها بعد الفعل قد يكون مؤشرا على أن كل العناصر والمكونات التي تتصل به قد تنقلت إلى إسقاطات وظيفية أعلى من المركب الفعلي، على اعتبار أن المتصلات التي يتم توليدها تكون مجاورة و قريبة من الفعل، و تظل في مكانها حتى بعد النقل، و الافتراض الأساس من كل هذا هو أن المتصلات وحدات دلالية إحالية تستمد ذلك من خلال السمات التي تحملها، وأنها تولد كمنفذات أو فضلات لإسقاطات وظيفية، فالموقع الذي تحتله يمكن أن يكون، بالتأكيد، في الوقت نفسه هو الموقع الذي تؤول فيه، بمعنى أن يكون هو الموقع نفسه الذي تتلقى أو تأخذ فيه الإعراب، إذن فإحالية المتصل مرتبطة من جهة بطبيعة المحتوي الدلالي الذي تحيل عليه، ومن جهة أخرى بطبيعة الإعراب والموقع الذي تأخذه، أما نقلها من موقعها الأصلي إلى مواقع أخرى وظيفية فيكون منسجما مع فحص السمات التي تحملها، فهي تنتقل، حسب كين (91) من مستوى ‹س0› إلى رأس وظيفي حسب السمة التي نريد فحصها[31].

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

34 – أ– أعطيت.

ب– أعطيته.

نفترض أن المتصل في (34أ) يولد منفذا للمركب الفعلي، ثم ينتقل في استقلال عنه إلى الزمن لفحص سمات الإعراب، وينتقل الفعل في مرحلة ثانية إلى يمين المتصل في الزمن، وبعد ذلك ينتقل المركب إلى مخصص التطابق لفحص سمات تط، أما المتصلات في (34ب) فبعد رصد المتصل الفاعل، فإن المتصل المنصوب يولد فضلة للفعل، ويصعد أولا إلى مخصص/ رأس، وفي مرحلة تالية يصعد الفعل إلى يمين المتصل ليلتحق به، ويرجع الاختلاف بين الفرنسية والعربية بخصوص رتبة المتصلات إلى أن الفعل في العربية هو الذي يلتحق إلى يمين المتصل، في حين المتصل في الفرنسية هو الذي يلتحق بالفعل انسجاما مع افتراض كين (94) القاضي بأن الإلحاق يكون دائما إلى اليمين (إلى اليسار في اللغات اللاتينية). و بذلك نرصد أن العربية و الفرنسية لهما بنيتان معكوستان، وعليه فإن دلالة المتصل هي التي فرضت عليه الانتقال من الموقع الذي يولد فيه إلى موقع الهدف، بمعنى أنه يأخذ المعنى الدلالي ثم ينتقل لفحص سماته، فموقَعة المتصلات في التركيب تتحكم فيها طبيعة الأدوار الدلالية والمحورية التي يمكن أن تلتحق به (الجهة، الزمن ، تطابق ...) فهذه المقولات الأنطولوجية هي التي تمكننا من التفريق بين الطبقات التوزيعية المختلفة للمتصلات، والتي يمكن أن ننتقي منها طبقتين:

أ– طبقة المتصلات التي تقع بعد الفعل فتكون منفذات؛

ب– طبقة المتصلات التي تقع بعد الفعل فتكون فضلات.

وبالتالي يمكن أن نبين أن هناك ترتيبا هرميا للمتصلات يستجيب للمعطيات التي تحددها السلمية الدلالية / التركيبية و هي :

– السلمية الدلالية : محور + منفذ + فضلة 1 + فضلة 2.

– السلمية التركيبية: فعل + متصل فا + متصل مف+1 متصل مف2.

هذا الترتيب يبدو ثابتا وصارما، فالمتصلات التي تكون فواعل، بحكم إحالية متصلاتها، تتقدم على المتصلات التي تكون مفعولات، لأن قوة السّمات الإحالية للمنفذ و المتمثلة أساسا في سمة الشخص الأول المتكلم تكون أقوى من السمات

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الإحالية للفضلة المتمثلة في سمة الشخص 2 المخاطب ثم سمة الشخص 3 الغائب، لهذا فقوة السمات الإحالية للمنفذ/ الفاعل هي التي تجعله يتقدم ترتيبيا على السمات الإحالية للفضلة/ المفعول في التركيب، بالإضافة إلى ذلك، فإذا كان لكل فعل من فاعل بموجب الإسقاط الموسع، فلزاما أن يتموقع الفاعل أولا باعتباره حاملا لقوة إنجازية تحقق الحدث وتسمح بتحققه، فهذا الترتيب يبدو أنه محكوم بسلمية عامة، هذه السلمية التي تراعي ذلك التفاعل بين السمات الدلالية المكونة للمتصلات لتحديد تأويل معين لها وتحديد موقعها.

2-6 صعود المتصل في التركيب

لقد بيّن كين (91) و (94) أن المتصلات الضميرية تولد في مواقع أصلية تحت الإسقاط الأقصى، ثم تنتقل لتلتحق بمقولة وظيفية ملائمة، وعليه فإن ورود الفعل قبل المتصل دليل على أن الفعل ليس في موقعه الأصلي داخل المركب الفعلي [32]، إذ يصعد الفعل من الإسقاط المعجمي إلى التطابق الذي يعلوه لفحص سمات النصب الفعلية، ويصعد ضمير المفعول إلى الإسقاط نفسه لمطابقة السمة الإعرابية الاسمية، وهناك يتصل الضمير بالفعل ويصعدان معا إلى الزمن ليتم فحص سمة الزمن، و في إسقاط الزمن يتصل الفعل بضمير الفاعل، ويصعد هذا الأخير إلى الزمن لفحص إعراب الرفع، وفي هذا التحليل، فإن صعود الفعل والمتصلات إلى المقولات الوظيفية لا يتم لأجل الإلصاق، و لكنه يتم لغاية فحص السمات الملائمة لكل عنصر، و بحكم أن المتصلات رؤوس، فإن فحص سماتها الإعرابية لا يتم بالنقل إلى موقع مخصص، لكنه يتم عبر الدمج في المقولة الوظيفية الملائمة. تقف هذه المقاربة في نظرنا عند التخوم لكونها تستند على معيار تركيبي واصف فقط، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى:

– ضرورة اعتبار الدلالة أهم منطلق في بناء التراكيب اللغوية لاعتبارات تصورية وذهنية ومعنوية ترتبط بالمتكلم؛ عكس ما روّج له في الدراسات اللسانية التي ظلت تعتبر أن التركيب مستقل لا يحتاج إلى المعنى؛

– ضرورة تقديم نظرية موحدة وشاملة لمختلف مستويات اللغة؛ عكس التصورات اللسانية التي ظلت تدعو إلى ضرورة الفصل بين مستويات التحليل اللغوي؛

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– ضرورة دراسة المعاني باعتبارها عمليات ذهنية تصورية لا باعتبارها محيلة على إسقاطات لمدلولات على دوال العالم الخارجي؛

– وضع إطار منهجي نسعى من خلاله إلى رفض كل المحاولات التي تهدف إلى محاكاة الذكاء الإنساني بسبب تعقد الأبنية اللغوية و أبنية الفكر الإنساني؛

– وضع تفسير للعمليات الذهنية التي تربط بين إنجاز و إنشاء جملة و بين تأويلها و فك معانيها.

خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نبين بعض خصائص الاتصال في اللغة العربية، وقد دافعنا أساسا على مركزية الدلالة في بناء إحالية المتصل وموضوعيته في مقابل اعتباره صرفيات للتطابق، وبيّنّا أن الصورة الغنية للتطابق هي صورة دلالية تُتَرجم إلى منفذ/ فاعل في التركيب، منتصرين في ذلك لفكرة الضميرية الشاملة الواردة في الفاسي الفهري (84)، كما أبرزنا مجموعة من المتطلبات التوزيعية التي يفرضها المتصل في توزيعه باعتبارها خاصيات مميزة لكل لغة على حدة، وبيّنا أن هناك رتبة صارمة تضبط توارد المتصلات، حيث تعكس هذه الرتبة رتبة المركبات الاسمية التامة في اللغة العربية، وعالجنا أيضا موقعة المتصل فأظهرنا أن صعود المتصل في التركيب يكون أولا صعودا دلاليا، ثم يليه بعد ذلك بناء المقولات التي يفرضها نسق اللغة ممّا ينعكس على الرتبة النموذجية في اللغة العربية [فعل+ فا+ مفعول]، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى افتراض الفاعل المدمج ، وبيّنّا أن الفاعل المتصل يدمج في عامله بضوابط دلالية، وخلصنا إلى أن افتراض الدمج يعمل على إعطاء تنبؤات خاصة بصدد السمات الدلالية التي يجب أن تأتلف في المتصل. ثم بينا أن هذه السمات المؤتلفة تخضع للشطر (Fission)، شطر يتعلق بسمة الشخص و شطر يتعلق بسمات العدد و الجنس، و هي سمات دلالية تجمع وفق أسباب تركيبية، ثم نخلص إلى أن هذه السّمات هي التي تجعل من المتصلات وحدات إحالية، و إحاليتها هي التي تؤثر على موقعها في التركيب.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الهوامش

1 – نحدد المتصلات كونها عناصر تلتصق بالكلمة المستقلة في شكل لواحق أو سوابق ضميرية، مما يعني أن تجلياتها الدلالية لا تتمظهر إلا من خلال ارتباطها بعناصر مقولية سواء كانت أفعال أو أسماء أو صفات، بمعنى أنها وحدات غير مستقلة دلاليا بحكم افتقارها إلى معنى في ذاتها.

2 – يجب أن نؤكد في البداية أننا نستعيض ما كان يسميه النحاة القدماء بالضمائر المبهمة بالضمائر المتصلة أو المتصلات الضميرية، ونقصد من خلالها كل الضمائر التي تأتي متصلة بعاملها سواء كان فعلا (أعطيته)، أو اسما (مدرسته)، أو صفة (جماله)، ونميّزها هنا عن الضمائر التي تكون منفصلة (أنت أعطيت) التي لا نستهدف دراستها في هذا البحث، بل نقف عندها في حدود التوضيح ما يلزم دون الخوض في تفاصيلها التركيبية و الدلالية. كما نؤكد أن دراستنا ستقتصر على الضمائر المتصلة بالفعل دون غيرها ، وهي الدراسة التي تستهدف جوانب التحليل المقارن بين مجموعة من اللغات و اللهجات حتى نستخلص المشترك بينها والمختلف.

3 - Marantz, A. (1988). Clitics, morphological merger and the mapping to phonological structure,p.253.

4 – تدل العلامة قبل المثال أن التركيب هو تركيب لاحن (Agrammatical)

5 – قيد الشخص: إذا كان مفعول أول و مفعول ثاني متصلين؛ فإن شخص المفعول الأول يسبق في الترتيب شخص المفعول الثاني.

6 – للإحاطة أكثر بطبيعة الفرضيتين يرجى العودة إلى مؤلفات 'مدخل إلى الدلالة الحديثة' لعبد المجيد جحفة، و 'البناء الموازي' لعبد القادر الفاسي الفهري.

7 – المواقع نوعان، نوع يرتبط بالمحور الذي يضم جميع المقولات التي تمنح الإعراب، و نوع آخر هي موضوعات و هي مواقع تضم جميع المقولات التي يسند لها الإعراب، بمعنى أننا نمايز في المحور التركيبي بين نوعين من المقولات: مقولات معجمية وتضم الفعل والاسم والصفة والحرف... ومقولات وظيفية وتضم الإسقاطات المرتبطة بالتطابق و الزمن و الوجه ...وهي عبارة عن سمات أساسية في بناء المقولة من جهة و التركيب من جهة أخرى.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

8 – الملاحظ أن معظم الدراسات اللسانية الحديثة اليوم لم تتخلص من حصر دائرة الاهتمام اللساني في النحو الذي ظل يجمع عندهم بين علمي الصرف و التصريف من جهة و بينهما و التركيب من جهة ثانية، إلا أن هذا الحصر لم يتجاوز الجانب المادي في وصف الظواهر اللغوية، و إن هي تجاوزت الأمر نحو الدلالة فيكون الأمر من باب الواجب الذي فرض نفسه على التحليل اللساني بشكل عام، كل هذا لأنه يتم الفصل بين اللفظ و المعنى من حيث البناء و التكوين اللغويين، و بالتالي وقع عزل الدلالة ومن خلالها المعنى عن باقي المستويات الأخرى.

9 – تتحدد المقولات في نوعين أساسيين: المقولات المعجمية التي تظم الفعل أو الاسم أو الصفة باعتبارها رؤوسا مقولية في التركيب، ومقولات وظيفية وهي ذات محتوى يظم الزمن و التطابق و الوجه و الصرفة..و تختلف أنواعها و ترتيبها بحسب نوع المقاربات التحليلية المتبناة في الوصف.

10 – يعتبر عن المقولة الفارغة في النحو التوليدي بما يسمى بـ 'ضم' و هي مقولة تقوم على أساس النقل الذي يؤسس لما يسمى بالأثر في التشجير اللساني. و هي عملية لغوية تركيبية تتأسس على ضرورة البحث في الإمكانات المتاحة أمام البنى لكي تصاغ بطريقة يشرف على سلامتها النحو.

11 – يقوم التوزيع التكاملي في النحو التوليدي على أن أي المقولات التي تؤدي الوظيفة التركيبية نفسها لا يمكن أن يتحققا معا في تركيب واحد، مثلا لا يمكن للتنوين و الإضافة أن يجتمعا في تركيب واحد لأنهما يؤديان الوظيفة نفسها هي التعريف. بذلك يكون بينهما توزيع تكاملي يفرض إن تحقق التنوين فإنه يقصي تحقق الإضافة.

12 – ما دامت الأمازيغية مكونا من مكونات الثقافة المغربية فإنها تدخل في تفاعل مع العربية، إلا أن هذا التفاعل لا يعني أبدا أنها لا تملك نمطا خاصة في التعامل مع المتصلات، بمعنى أنها تملك استراتيجية خاصة في التعامل مع المتصلات الضميرية، فضمير المفعول مثلا يحتاج إلى أن يكون مربوطا بمقولة أخرى. فالضمائر المتصلة في هذه اللغة عبارة عن مقولات ضعيفة لا تقوم لها قائمة لوحدها، وعليه، فإن ترتيب هذه المتصلات عندما تتوارد مجتمعة تكون مقيدة، أي أن ضمير مف 1 يجب أن يسبق

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ضمير مف2، فعندما يتقدم مف 2 على مف 1، فإن البنية في الأمازيغية تكون لاحنة، وبالنظر كذلك إلى أن المتصلات المفعولية لا تكون دائما مربوطة بمقولتها، وعليه يمكن أن نرصد توزيع المتصلات المفعولية في الأمازيغية على الشكل التالي:

أ- فعل + متصل.

ب- حرف نفي + متصل + فعل.

ج- موجه + متصل + فعل.

د- مصدري + متصل + فعل.

وبالنظر إلى الفاعلية في الأمازيغية، فهناك مؤشرات تؤكد أن الأفعال في هذه اللغة تتغير لتطابق الفواعل، فمكون التطابق لا يكون في توزيع تكاملي مع الفاعل. فالموقع الذي يحتله الفاعل في بنية العبارة في الأمازيغية لا يؤثر على التطابق، كما هو معروف في اللغة العربية الفصحى التي يتطابق فيها الفاعل تماما مع الفعل في سمات الشخص و العدد و الجنس إذا كان الفاعل سابقا عن الفعل، وإذا الفاعل كان لاحقا فإن التطابق يكون فقط في سمات الجنس. أما الأمازيغية فإن التطابق التام بين الفعل والفاعل يظهر على الفعل بقطع النظر عن كون الفاعل سابق أو لاحق عن الفعل.

13- Richard Hudson)2001(; clitic in word grammar ; p 246.

14- Richard Hudson)2001(; clitic in word grammar ; p 247.

15 - Kayne , R)1975(, french syntax, The Transformational cycle, Cambridge. MIT press.

16 – محمد ضامر (2001) المتصلات: ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات والأبحاث للتعريب – الرباط. ص 100.

17 – محمد ضامر (2001) المتصلات: ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل وطرق بنائها، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات و الأبحاث للتعريب- الرباط. ص 101.

18 –

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

19 – سنعتمد على نموذج بسيط في التحليل هي نظرية النقل كإجراء استكشافي حتى نتمكن من رصد ما هي البنية المناسبة لترتيب المتصلات، و رصد البنية المعكوسة بنفس الترتيب ، في محاولة لإبراز أن هناك أصل واحد للبنية.

20 – ينطلق مبدأ المرآة من قاعدة مفادها أنه يجب على الاشتقاقات التركيبية أن تعكس البنيات الصرفية، و العكس صحيح

21 – جوهر هذا الافتراض أن ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة كلها ضمائر مدمجة و متصلة بعاملها.

22 – في القراءة التوليدية للضمير المنفصل يمكن اعتبار أن الجملتان في (27) قد تكونا سليمتان في حالة الوقف، و هذا يتوقف على طبيعة العنصر المفكك الذي يتحول في هذا الباب إلى بدل.

23 – يقول هذا المبدأ أن : كل ضمير هو حر في مقولته العاملية.

24 – انظر محمد الرحالي (2003)، تركيب اللغة العربية. دار توبقال – المغرب.

25 – للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى كتاب " البناء الموازي" (86) لعبد القادر الفاسي الفهري، الصادر عن دار توبقال للنشر و التوزيع، الدار البيضاء– المغرب.

26 – انظر محمد الرحالي(1996) ملاحظات عن الرتبة و الإعراب، ضمن وقائع ندوة اللسانيات المقارنة و اللغات بالمغرب، منشورات كلية الآداب – الرباط–.

27 – انظر في هذا الصدد عبد الرزاق التورابي (2000)، البنية الصرفية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب – الرباط–.

28 – المرجع نفسه.

29 – يشترك الضمير و المتصل من حيث الخصائص المجردة في كون أن لهما المحتوى نفسه(جنس، عدد ، شخص) و يختلفان في كون الضمير يختلف عن المتصل في الخصائص الصرف–تركيبية؛ أي في التوزيع الصرف تركيبي، لأنه يظهر متصلا أو منفصلا، في حين أن المتصل لا يظهر إلا متصلا.

30 – انظر الفاسي الفهري (98)، المقارنة و التخطيط في البحث اللساني.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

31 – انظر محمد ضامر (2004) ، المتصلات سمات أم علامات التطابق. سمات الفعل وطرق بنائها منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريف.

32 – للتوسع أكثر أنظر محمد الرحالي (2003)، تركيب اللغة العربية.

لائحة المراجع العربية

– بن غريبة ، عبد الجبار (2010)، مدخل إلى النحو العرفاني، مسكيلياني للنشر و التوزيع، منوبة، تونس.

– عبد الرزاق التورابي (2000)، البنية الصرفية في اللغة العربية، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب – الرباط– المغرب.

– السلامي، فاطمة (2003)، بعض خصائص المفعولات في اللغة العربية: الترتيب و التسويغ، ضمن مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات و الأبحاث للتعريب–الرباط– المغرب.

– الرحالي، محمد (1993)، ملاحظات عن الرتبة و الإعراب ، ضمن اللسانيات المقارنة و اللغات، منشورات كلية الآداب – الرباط– المغرب.

– الرحالي، محمد (2003)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1985)، اللسانيات و اللغة العربية، دار توبقال للنشر–الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1990)، البناء الموازي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– الفاسي الفهري، عبد القادر (1990)، المقارنة و التخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء– المغرب.

– ضامر، ضامر (2001) المتصلات : ضمائر أم علامات للتطابق. ضمن مؤلف سمات الفعل و طرق بنائها ، منشورات أبحاث لسانية عن المعهد الدراسات و الأبحاث للتعريب– الرباط.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

لائحة المراجع الأجنبية

- **Borer, H, (**1984**)**, The Projection principle and rules of morphology, GLSA, University of Mass, Amherst.

- **Hamid Ouli (**2003**)**. Objective pronominal clitic placement and generalized v 2 in Tamazight berber. Site web: www. Distribution de clitic. PDF.

- **Joan Mascaro & Gemma Rigan (**2003**)**. Catalan Journal of Linguistics ; volume 1 , servei de publication, Barcelona.

- Kayne, R (1975**)**, French Syntax, The Transformational Cycle, Cambridge. MIT press.

- Marantz, A. (1988**)**. Clitics, Morphological Merger and the Mapping to Phonological Structure, in Hammond, M. & Noonan, M. (eds.), Theoretical Morphology. Approaches in Modern Linguistics. San Diego: Academic Press.

- Richard Hudson (2001**)**. Clitic in word grammar. Sit web: www.clitic in French.

هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً